

المنظور السوسيولوجي للتلوث البيئي

أ/ليلى حزمون

طالبة دكتوراه علوم / علم الاجتماع - جامعة قسنطينة 2

المخلص:

إن هذا المقال محاولة لتبيان أبرز النقاشات والاختلافات التي اتسمت بها القراءة السوسيولوجية لأزمة البيئة التي تجسدها المشكلات البيئية عامة والتلوث البيئي خاصة . كما تم التطرق إلى بيان تلك العلاقة الموجودة بين التلوث البيئي والمجتمع وعلم الاجتماع، وعرض تعريف لعلم الاجتماع، وأيضاً استخلاص تعريف لعلم الاجتماع البيئي. وجوهر هذا المقال كان من خلال التطرق إلى توضيح المنظور السوسيولوجي الذي ينظر به أو من خلاله إلى المسائل البيئية عامة والتلوث البيئي خاصة ، كما تم التعرض لكيفية التقاء أهم منظورين سوسيولوجيين حول حتمية التركيز على الأبعاد الاجتماعية للمسائل البيئية. الكلمات المفتاحية : البيئة ، التلوث ، المنظور السوسيولوجي .

Résumé :

Le présent article est une tentative qui vise à faire apparaître les débats les plus importants ayant trait à la lecture sociologique sur la crise de l'environnement en général et la pollution de l'environnement en particulier, ainsi que leurs différences. La relation entre la pollution de l'environnement, la société et la sociologie a été également abordée. Une définition de la sociologie est présentée d'où est extraite une définition de la sociologie environnementale. Est également abordée, dans cet article, la mise en évidence de la relation entre pollution de l'environnement, société et sociologie. Cet article clarifie, essentiellement, la perspective sociologique sur les questions environnementales de façon générale et la pollution environnementale en particulier. Tout comme il fait ressortir l'accord existant entre deux importants courants sociologiques, lequel accord préconise de tenir compte et d'insister sur les dimensions sociologiques dans les questions environnementales.

Mots clés: environnement – pollution – approche sociologique de l'environnement.

مقدمة:

تعكس الرؤى الجديدة في العلوم الاجتماعية تفاعلها مع عدة مؤثرات، سواء جاءت هذه المؤثرات من التراث النظري نفسه، أم من خارجه .وعلم الاجتماع كغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى يتأثر ويؤثر في الأنظمة المعرفية المختلفة. فهناك اتفاق في الرأي بين التربويين والاجتماعيين والطبيعيين على أن الإنسان ابن بيئته، وأن أي تدهور أو تطور يمس حياته متوقف على نوعية العلاقة بينه وبينها .

ولئن توفرت علاقة الإنسان ببيئته على عوامل التوازن في العصور السابقة، فإن هذه العلاقة بدأت تضطرب في العصر الحالي، لذا بدأ أمر الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها يعد شيئاً أساسياً، ولا شك أن عصر الصناعة وما استنزفته من موارد وافرزه من نفايات -وما زال - يهدد سلامة مقومات الحياة كلها ويهدد بالتالي بقاء الإنسان ووجوده .وهناك تكمن مبررات الاهتمام الذي تمحور حول تقاوم بعض المشكلات البيئية كالتلوث والتصحر والانقراض وما رافق ذلك من استنزاف للموارد البيئية واختلال في القيم والاتجاهات نحو البيئة.

ولقد تعددت المفاهيم والطروحات المختلفة حول الطريقة الملائمة لتحليل العلاقة بين البيئة والمجتمع وحول ما يتضمنه هذا النقاش. وبالنسبة لعلماء الاجتماع فإنه لا بد من تحديد النقاش حول البيئة في إطار النظريات الاجتماعية، واستكشاف قوة الوجود الإنساني في علاقته بالبيئة كجزء من الحركات الاجتماعية نحو البيئة.

والسؤال الذي يعد هذا المقال محاولة للإجابة عنه هو: كيف تمثل علم الاجتماع الاهتمام بتحليل علاقة البيئة بالمجتمع؟ ثم ما هي أهم المنظورات أو التوجهات السوسولوجية المفسرة للمسائل البيئية عامة والتلوث البيئي خاصة باعتبارها أعراض أزمة البيئة؟

أولاً - مدخل إلى ماهية البيئة والتلوث والعلاقة بعلم الاجتماع:

1 - مفهوم البيئة:

لقد اختلفت تعريفات البيئة باختلاف الباحثين والتخصصات، ولم تثبت على تعريف واحد محدد لتعقيد العناصر المركبة لها، حتى قال أحد الباحثين: " بأن البيئة عبارة عن كلمة لا تعني شيئاً لأنها كل شيء".

ويعتبر مصطلح البيئة من المصطلحات اللامعة في العصر الحاضر لما له من تأثير صميمي على معطيات الحياة، ونظراً لما يتطلبه البحث العلمي من دقة فلا بد من تحديد أصول المصطلح.

• البيئة لغة:

في اللغة العربية تعني اسم مشتق من الفعل الماضي باء وبوأ، ومضارعه يبيء، وتشير معاجم اللغة العربية إلى هذا الفعل في أكثر من معنى، ولكن أشهر هذه المعاني هو ما كان في أصله اللغوي يرجع إلى الفعل باء ومضارعه تبوء، بمعنى نزل وأقام.. والبيئة في اللغة العربية تعني المنزلة وهي ما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما¹. وبالرجوع إلى المنجد الأبجدي، نجد أن مصطلح البيئة يقصد به المحيط فيقال (الإنسان ابن بيئته)².

وقد قال ابن منظور في معجمه الشهير لسان العرب باء الشيء أي رجع إليه³. وهكذا يتضح من المعنى اللغوي للبيئة أنها المكان أو المنزل الذي يتخذ الإنسان أو الحيوان مقراً لإقامته والحياة فيه بكل ما فيه من ظروف.

• البيئة اصطلاحاً:

وأما المعنى الاصطلاحي للبيئة فقد اختلف حسب اختلاف الباحثين وتخصصاتهم، فهناك من يطلق عليها بأنها: «مصطلح عام يدل على كل القوى والعوامل التي تؤثر على الفرد». وقد أكد هذا التعريف على أن البيئة مفهوم ذو طبيعة كلية يشمل الكثير من العوامل الطبيعية والثقافية.. وغير ذلك من العوامل التي تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر على الإنسان⁴.

أما التعريفات التي تركز على الجانب الاجتماعي فقط للبيئة، فمنها تعريف " عاطف غيث " الذي يوضح بان البيئة هي: «كل ما يثير سلوك الفرد أو الجماعة ويؤثر فيها»⁵.

2 - مفهوم التلوث:

ليس من السهولة تحديد مفهوم التلوث، وسيظل هناك وقتاً طويلاً حتى يتم التوصل إلى ذلك، ومن أجل الوضوح وجب استعراض المعنى اللغوي للتلوث أولاً كما يلي:

التلوث في اللغة العربية: كلمة التلوث بمدلولها اللفظي تدل على الدنس والفساد والنجس، وفعلها (لوث) يعني لوث الشيء تلويثاً، وقيل لوث ثوبه بالطين، أي لطحه وتلوث بذلك⁶.

أما المعنى الاصطلاحي للتلوث فيعرفه "سيد عاشور احمد" بأنه: «عبارة عن تحرك متغيرات نفايات الإنتاج والاستهلاك تجاه النظام البيئي مما يؤدي إلى الإخلال بالحركة التوافقية بين عناصره وإحداث ما نسميه خلافاً في التوازن البيئي»⁷. ويتمحور هذا التعريف حول نفايات النشاط البشري التي تعود على الإنسان وعلى بيئته بالضرر.

كما يعرف التلوث أيضاً بأنه: «وجود مادة أو طاقة في غير مكانها وزمانها، وكميتها المناسبة، وتسبب إزعاجاً أو ضرراً أو مرضاً للإنسان، فالماء يعد ملوثاً إذا أضيف للتربة بكميات كبيرة تحل محل الهواء فيها، والأملاح عندما تتراكم في التربة تعد ملوثات، والأصوات عندما تزداد شدتها عن حد معين تعد ملوثات»⁸. وهو تجاوز لنظام ومقاييس محددة في مكونات البيئة.

أما معجم المصطلحات الاجتماعية فيعرف التلوث بأنه: " تلوث الهواء والماء والأرض بسبب النفايات الناشئة عن ازدياد النشاط الصناعي"⁹.

3 - علم الاجتماع، المجتمع، البيئة والتلوث :

بعد أن طفت مشكلة التلوث البيئي على السطح وأصبحت الشغل الشاغل للعالم اجمع، وتبين أن للبشر اليد الأولى في إحداث التلوث وما ينجر عنه من أضرار عابرة لكل الحدود الجغرافية والمستويات الاجتماعية. وعندما هب العالم في عقد السبعينات إلى البث في قضية البيئة والتلوث، وجد علماء الاجتماع أنفسهم يفتقرون إلى تراث نظري أو بحث سابق يرشدتهم إلى فهم متميز للعلاقة بين البيئة والمجتمع، خاصة وأن موضوع طبيعة العلاقة القائمة بين البيئة والمجتمع ميداناً جديداً على البحث الاجتماعي¹⁰. وبعد أن تبين أن وجود عدد من النظريات التي تركز على جوانب مهمة ومتعددة للبيئة وخصوصاً النظريات الطبيعية لم تكن كافية لتفسير الجوانب المتعددة للظواهر والمشكلات البيئية وأبعادها المختلفة دفع ذلك ببعض المهتمين بالشأن البيئي إلى اللجوء إلى النظريات الاجتماعية للكشف عن جوانب مهمة للدراسات البيئية¹¹ علها تجد السبيل لتفسير جوانب متعددة للظواهر البيئية تفسيراً اجتماعياً.

فأصبحت الحاجة ماسة لوجود نظريات اجتماعية في الدراسات والأبحاث البيئية وتنمية السلوك البيئي السليم والاتجاهات الإيجابية نحو البيئة، وكان آنذاك علماء الاجتماع مسترسلين في إغراقهم في مسائل المجتمع التي تتقدم قضية البيئة في سلم الأولويات مسترسلين في الترويج لفكرتي التنمية والتقدم في عدد من الأوراق والمقالات التي ظهرت خلال السبعينات ذهب العالمان المتخصصان في علم الاجتماع الريفي (وليم كاتون) و(رايلي دنلاب) إلى أن أغلبية علماء الاجتماع يشتركون مع بعضهم البعض في تصور أساسي للمجتمع الإنساني يخلو من المبادئ والحدود الأيكولوجية التي تحكم الكائنات الأخرى في علاقتها بالبيئة، وهذا التصور يكمن في قبولهم بالإمكانية اللامتناهية للنمو والتقدم من خلال التطور العلمي والتكنولوجي¹². بمعنى اعتقادهم بالتميز الإنساني وقدرة الإنسان على إيجاد الحلول لكل المشاكل التي تعترضه في طريق التنمية والتحديث مع تجاهل أية حدود تفرضها الظواهر البيئية. ويتجلى هذا التوجه بوضوح في الأدبيات السوسولوجية لنظرية التحديث التي مارست تأثيرها لمدة عقدين من الزمان فيما بين (1955 - 1975). كما أن الماركسيين كذلك اعتبروا الخوض في موضوع البيئة صرفاً للانتباه عن ضرورة الصراع الطبقي، إلى الحد الذي أصبحت فيه النظرة الماركسية مهيمنة بالفعل على بعض المجالات المهمة في النظرية الاجتماعية الأوروبية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أدى ذلك إلى المزيد من الاستبعاد لقضايا البيئة من مجال علم الاجتماع¹³.

وبالرغم من أن علم الاجتماع يتضمن بنائه كنظام معرفي ومنذ نشأته المحددات البيئية للسلوك، فإنه لم يستخدم مصطلح علم الاجتماع البيئي إلا منذ عقد من الزمان تقريباً، حيث نجد ابن خلدون قد بحث تأثير البيئة الجغرافية في تشكيل البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع واهتم أكثر بتأثير المناخ السائد في كل منطقة¹⁴.

بالإضافة إلى أن رواد علم الاجتماع (اميل دوركايم، كارل ماركس وفيربر) قد انطوت أعمالهم ضمناً على بعد بيئي لكن لم تحتل البيئة قمة اهتماماتهم¹⁵. إلا أنه وفي السنوات العشرين الماضية ظهر اهتمام علماء الاجتماع بالبيئة¹⁶.

ويقول الأستاذ " روب وايت " من جامعة Tasmania بأستراليا وهو من أحسن علماء الاجتماع بهذا البلد في مقدمة تحريره لكتاب "مناظرات في علم الاجتماع البيئي"¹⁷ Controversies in Environmental sociology: «لقد أصبح الصراع والمشكلات الاجتماعية ومسائل البيئة من القضايا المركزية في حياة إنسان القرن الواحد والعشرين، حيث أن العلاقة بين البيئة والمجتمع ازدادت أكثر على مستوى الفعل والتحليل في الثلاثين سنة الماضية، ويعود ذلك إلى سرعة التغير في البيئتين المحلية والعالمية. وقد أدى تغير سلوك الإنسان تجاه إقامته وحياته إلى أهمية دراسة التداخل بين البيئة والمجتمع»¹⁸. وبعد مناقشات كبيرة ودراسات كثيرة أخذ ينظر إلى ظاهرة التلوث على أنها في الأساس أزمة إنسان وليست أزمة مكان.. ومؤدى ذلك أن أزمة البيئة تجسد مشكلة إنسانية في ضوء المدخل الإنساني ترتبط بالمكون الكلي لسلوك الإنسان وعلاقاته بالمكان وموقفه من عناصره، الذي هو أهم عناصره.. ولقد أفرز ذلك التوجه اتجاها يؤكد على أن أي محاولة لحل مشكلات البيئة تتطلب أساسا معرفة دقيقة بطبيعة العلاقة بين الإنسان وبيئته والمتغيرات الثقافية والبنائية التي تشكل تلك العلاقة وتحدها¹⁹.

ومن تعريف التلوث البيئي يتضح أن التلوث موقف غير مألوف ويضر بمقومات حياة الأفراد والجماعات في المجتمع، وإن علم الاجتماع يبحث في المألوف وغير المألوف والمشكلات الاجتماعية والتعامل معها ويهتم أيضا باستنباط وابتكار السياسات الاجتماعية وتطوير استراتيجيات عملية تطبيقية التي من شأنها أن تساعد على حل المشكلات الاجتماعية ووضع الأشياء في سياقها وتحدي الوضع الراهن وجعل العالم أحسن مكان للعيش²⁰.

ولذلك فقد ظهرت الحاجة لعلم اجتماع يختص بالتحليل السوسولوجي للمسائل البيئية وطرح أسئلة ذات صلة بالموضوع بدلا من إعطاء أجوبة نهائية أو قياس واحد ملائم لكل النماذج النظرية، وعليه فالمقصود هو التحفيز على المزيد من التفكير والبحث في هذا المجال ورسم الخطوط المستقبلية في البحث السوسولوجي²¹. فهذا الأخير يدرس مشكلات المجتمع البشري المتعددة، والمتجددة والمتزايدة لمحاولة تسليط الضوء عليها والكشف عن أسبابها وتفسير وتحليل واقعها من أجل علاج مظاهرها والوقاية من أعراضها والأمر ذاته بالنسبة للمسائل البيئية. ومنه ظهر ما يسمى علم الاجتماع البيئي. ولقد تأثر علم الاجتماع البيئي في توجهاته بالظروف السياسية التي سادت النصف الأخير من القرن المنصرم، وقد اتسمت معظمها برفض الواقع المؤسسي. كما كان لحركات حقوق الإنسان، ومناهضة الحرب، وما قامت عليه من إيديولوجية، أثر في قيام توجه رافض للعلاقة القائمة بين الإنسان وبيئته. أدى هذان الظرفان، إضافة إلى الخلفية الإيديولوجية للعاملين في هذا الميدان، ومعظمهم من اليساريين المعتدلين، إلى شحذ وزيادة الاهتمام بالمسائل البيئية، وضرورة دراستها وفهمها في إطارها الصحيح من خلال منظور سوسولوجي²².

تعريف علم الاجتماع البيئي: يقول الأستاذ " روب وايت " «بأن مفتاح الدخول إلى علم الاجتماع البيئي هو التأمل بالدرجة الأولى في الأبعاد الاجتماعية للمسائل البيئية.. وأنه في غالب الأحيان سباحة ضد التيار، وكفرع من علم الاجتماع العام، فإن علم الاجتماع البيئي قد عرف نموا معتبرا في السنوات الأخيرة، وقد عكس هذا النمو التغيرات العامة في البيئة وفي الوعي العام لتلك التغيرات. وفي نفس الوقت فإن الاهتمام بالمسائل والمشاكل البيئية لم يترك أي تخصص سواء كان اقتصاديا، سياسيا، جغرافيا، أو قانونيا والأمر ذاته بالنسبة لعلم الاجتماع. وقد ولدت هذه التطورات حوارا مركزا وتعاوننا عابرا لحدود التخصصات، بمعنى واحد نحن نتحدث أكثر فأكثر نفس اللغة وعلاوة على ذلك فإن هذه اللغة تصبح أكثر تعقيدا وتركيبا»²³. فكما أن التلوث البيئي يتعدى كل الحدود الجغرافية ويتعدى كل المستويات الاجتماعية، فإن النقاشات العلمية الدائرة حول المسائل البيئية تجتاز حدود كل التخصصات.

ثم يضيف "روب وايت": «بأن علم الاجتماع يبحث في الشعوب والمؤسسات والسلوكيات، يدرس التفاعلات الاجتماعية والأبنية الاجتماعية، ويفكر في طبيعة المجتمع، ومقارنة أي مجتمع بما كان عليه من قبل وبما قد يكون عليه في المستقبل.. فمهمة علم الاجتماع هي الوقوف على الماضي من وجهات نظر الحس العام للبحث في أين نحن وإلى أين نحن ذاهبون؟..»

ويدور علم الاجتماع في حقيقة الأمر حول ثلاث مهام أساسية هي: النظر، الحكم، الفعل، See, Judge, Act. وأما علم الاجتماع البيئي فهو ترجمة هذه المهام إلى تحليل وعمل حول المسائل البيئية»²⁴.

ثانياً - أهم المنظورات السوسولوجية المفسرة لأزمة البيئة (التلوث البيئي):

لقد تأثر علم الاجتماع البيئي بعلم الأيكولوجيا البشرية الذي هيمن، بأفكاره على علم الاجتماع في الولايات المتحدة خاصة خلال الفترة بين 1920 وحتى 1945 ولكن بسبب إهمال هذا التوجه لمتغيرات مثل: القيم، والثقافة، والقوة، بدأت تبرز اتجاهات نظرية منافسة كالنظرية الوظيفية، وعلى رأسها كتابات تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون، حيث امتد تأثيرهما إلى علم الاجتماع البيئي حتى نهاية الستينات تقريباً.²⁵ وتجدر الإشارة إلى أن محور ارتكاز الوظيفية في تفسيرها للظواهر الاجتماعية ينطلق من المقولة التي مؤداها أن نتيجة أي ظاهرة هو مبرر وجودها في الأصل، بمعنى أن مهمة أي ظاهرة ثقافية أو اجتماعية هي القيام بدور أو أكثر، وهذا ما يبرر أو يفسر وجودها.²⁶

وقد برز منظورين سوسولوجيين في تفسير ما يسمى بأزمة البيئة المتجسدة في كل المشكلات البيئية عامة والتلوث البيئي خاصة:

1 - المنظور الوظيفي:

يعتبر فكر أنصار هذا المنظور امتداداً لفكر إميل دوركايم، واستناداً لما يقوله علماء المنظور الوظيفي: " فإن الإنسان موجود في شريط "البيوسفير" بفضل الاتزان القائم بين المكونات الحية وغير الحية به.. وأن أي إخلال بهذا الاتزان سينجم عنه أضراراً تهدد كل الموجودات على هذا الشريط.. وأن من أهم ما يضر بصحة الإنسان هو التلوث واستنفاد الموارد الطبيعية الموجودة بالبيئة. والمطلوب من الباحثين معرفة قدر معقول من المعلومات عن العلاقة الوظيفية بين المخلوقات الحية وبين البيئة.. فإذا كان البشر في الأجيال السابقة قد سلكوا سلوكاً يقي البيئة من الدمار عن غير قصد فلا بد من مواصلة ذلك بوعي بيئي هذه المرة، ويكون ذلك عن طريق الامتناع عن كل ما يؤدي إلى إتلاف البيئة وتلويثها، مهما كانت الأهداف المعروفة مثل: الإثراء والرفاهية أو غير ذلك. ولا بد من الفحص الدقيق لكل ما يربط بين "الزيادة السكانية" أو "الثورة التكنولوجية" وبين "إتلاف البيئة"²⁷. وهكذا يرى علماء المنظور الوظيفي أن الإنسان قد صار عرضة لتأثيرات التلوث البيئي من حوله والتي تسبب هو فيها، وهذا ما يعرف بسوء الوظيفية.

ومن خلال هذا المنظور يعتقد أن مشكلات البيئة المعاصرة وفي مقدمتها التلوث ما هي إلا عرض كامن من الأعراض الناشئة عن ما أدت إليه عملية التصنيع في حالة سوء الوظيفية، فرغم أن أغلب صور التقدم التقني ساعدت المجتمعات على أداء وظائفها بسهولة وفاعلية، فقد أفرزت آثار جانبية سلبية تعد عرضاً من أعراض سوء الوظيفية في المجتمع بما تساعد عليه من تلوث ومشكلات بيئية أخرى²⁸.

فيذهب إذا أنصار المنظور الوظيفي إلى أن العوامل الاقتصادية التي أوجدت المجتمع الصناعي خلقت اختلالاً في التوازن البيئي وأدت إلى أزمة البيئة والمتمثلة في التلوث البيئي وغيره من المشكلات البيئية الأخرى، وينطلق هذا التوجه من اعتبار القيم وتغيرها العامل الأساسي في توجيه المجتمعات نحو الانحدار البيئي²⁹. وبناء على ذلك فإن التغيرات الاقتصادية التي ساعدت على إيجاد المجتمع الصناعي أخرجت البيئة من توازنها ومن ثم انبثقت مشكلة التلوث البيئي وتدهورت البيئة الطبيعية على جميع الأصعدة ولم يستثن هذا التدهور طبيعة جسم الإنسان ذاته، فقد تداعت صحته بعلة وأمراض لا حصر لها .

ولقد انقسم أنصار المنظور الوظيفي إلى فريقين وهم بصدد محاولة الإجابة على كيفية مواجهة أزمة مشكلات البيئة وفي مقدمتها التلوث البيئي، ففريق ذهب إلى أن الإجابة على هذا التساؤل أمره بسيط وميسور، فيمكن القضاء على أعراض سوء الوظيفية الناشئة عن الاقتصاد الصناعي عن طريق استخدام أساليب وأدوات أكثر تحكماً وفعالية في الحد من أعراض التلوث،

ومفاد ذلك أن الأمر لا يتطلب إلا بعض التعديلات والتحسينات على بعض الأساليب المستخدمة دون إحداث تعديلات أساسية في الأنساق الصناعية والاجتماعية والاقتصادية القائمة³⁰. فالرخاء والوفرة والتباين البنائي تعتبر هنا قيماً إيجابية وظيفية مقبولة. وقد ارتبطت هذه القيم بالنمو الاقتصادي فأصبحت بمثابة الوقود الذي زود المجتمعات الصناعية بالدوافع والحوافز للنمو المتصاعد، الأمر الذي أغفل بحث نتائج هذا النمو، وجعل السيطرة عليه أمراً صعباً. كما أن هذا الفريق ينظر إلى هذه القيم من خلال ما تحقق من نمو اقتصادي في الوقت الذي يغضون فيه الطرف عن نتائجها البيئية، داعين إلى نوع من الموازنة بين وجودها والمسائل البيئية³¹.

وأما الفريق الثاني من الموظفين فيرفض الاتجاه السابق موضحاً أن النسق الاقتصادي الصناعي القائم نسق غير مستقر في طبيعته. فهو نسق في الوقت الذي يسعى فيه إلى إحداث الرفاهية الاقتصادية يوظف سائر الطاقات والموارد الفردية لإنجاز هذه الرفاهية. ومن ثم تصبح سياسة الإصلاحات المحدودة الصغيرة غير كافية أو غير قادرة على مواجهة أزمة البيئة. ومن ثم يتعين أن تقع بعض التغييرات والتعديلات الرئيسية في صلب النسق القيمي الاجتماعي السائد. فقد أضحت كثير من القيم الأساسية التي تحكم الأنساق الاجتماعية قيماً معتلة وظيفياً³².

وبرأيهم فالمجتمعات الصناعية - سواء الرأسمالية أو الاشتراكية - تستخدم تكنولوجيا تؤدي إلى تلوث بيئي، وذلك بإلقاء الفضلات الصناعية التي تلوث الماء والهواء. وبما أن تغير القيم يؤدي إلى تقسيم معقد في العمل تتصف به المجتمعات الصناعية، فإن العناصر الثقافية لا بد أن تعتبر السبب الرئيسي في تدهور البيئة الناتج عن الصناعة³³. فقد ساد في وقت من الأوقات كثير من الأفكار التي ترى أهمية غزو الطبيعة وأهمية العمل على تراكم وزيادة ثروة الفرد.. ولقد أضحت مثل تلك الاتجاهات مهددة اليوم للوجود البشري برمته، خاصة وهي تهمل ما يمكن أن يترتب على المدى الطويل من آثار لما يمكن أن يحدثه التكاليف الشرس على الثروة من جانب البشر. ويخلص أنصار هذا الفريق إلى أن النسق الاقتصادي الحديث نسق معتل وظيفياً لأنه يستنزف الموارد ويلوث البيئة من أجل إنتاج ما هو أكثر من الضروري لتحقيق صحة وسعادة الناس. ولذا فإن حل أزمة البيئة يتطلب إحداث تغييرات كبرى وشاملة في نسق قيمي وفي نفس الوقت يحتاج إلى إعادة تنظيم المجتمع³⁴.

وقد برز التركيز على العلاقة بين التلوث البيئي والنسق الاجتماعي لدى طائفة من الباحثين، وبخاصة الذين اهتموا ببيان كيف يسهم سوء التنظيم الاجتماعي، أي سوء الوظيفية كما تذهب النظرية الوظيفية، في بلورة أزمة البيئة في مختلف أبعادها. فقد أكد كل من " تيم ب. هيتون " و " دانييل ت. ليستر " أن أزمة البيئة - وفي مقدمتها التلوث البيئي - لا تتشكل إلا في ظل إطار اجتماعي يتسم بسوء التنظيم. ويفسرون ذلك بتخلف وعجز بعض الاتجاهات والأنماط التصورية القيمي التقليدية في الاتصال بالبيئة نتيجة لما أحدثته التغير التكنولوجي من آثار على شبكة التنظيم السائد. وقد أثبت الباحثون أن هناك علاقة سببية بين ما تحدثه البيئة من آثار على التنظيم الاجتماعي تدفع بالأفراد إلى الخروج عن التنظيم الاجتماعي الذي توجد بداخله³⁵.

فالوظيفية إذا دارت حول اعتبار أزمة البيئة - المتجسدة أكثر من أي شيء آخر في التلوث البيئي - عرض من أعراض الاختلال الوظيفي الذي يصيب التنظيم الاجتماعي من جراء موجة التكاليف وراء المزيد من النمو الاقتصادي والمزيد من الثراء والربح. وهما الأمران اللذان أعطيا الفرصة لمن يملك تكنولوجيا التقدم الصناعي وأسباب الثراء ألا يفكر في رفاهية غيره وألا تقوده قيم إلا تلك التي يرى نفسه من خلالها أنه صاحب الأرض يصنع فيه ما يشاء، وصاحب القدرة على صياغة القوانين والتشريعات واللوائح التي تحقق أهدافه في السيطرة والربح في المقام الأول. القضية هنا إذا قضية نسق قيمي يفرز أسباب الأزمة ويجعل التنظيم الاجتماعي في حالة سوء الوظيفية³⁶.

2- منظور الصراع:

إن فكر منظرو الصراع يعد امتداداً لفكر كارل ماركس المناهض للنظام الرأسمالي، حيث ينطلقون من مصادر مؤداها أن استغلال البيئة هو أحد صور النشاط الذي تمارسه الجماعات المستغلة في المجتمع. ويذهبون في هذا المجال إلى أن

الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى نظرا لاستنادها إلى أنساق إقتصادية وسياسية تساعد الأثرياء وذوي القوة والنفوذ وتمكنهم من استغلال الفقراء والضعفاء، ويمتد هذا الاتجاه الاستغلالي أو ممارسة الاستغلال إلى البيئة كذلك، حيث تستغل قوتها لتسلب الأمم الفقيرة ثرواتها وتحرمها من مواردها الطبيعية التي يصعب عليها تعويضها. ويساعد ذلك الأمر - بطبيعة الحال - الدول الغنية كي تزداد غنى والدول الفقيرة كي تزداد فقرا. حيث تجد هذه الأخيرة - عند محاولتها اللحاق بحركة التصنيع - أن مواردها من المواد الأولية استنفذتها الدول الغنية ولم يعد في مقدورها تحقيق أي تنمية³⁷.

إذا يهتم منظرو الصراع بكيفية توزيع الموارد في كافة بقاع الأرض، وهم يرون أن المشاكل البيئية إنما تنجم عن سوء توزيع الموارد وكيفية وصولها بكمية مناسبة للفرد والجماعة. وليس عن قلة كميات الموارد³⁸.

ومن المتعارف عليه أن التوسع الاقتصادي هو القناة التي حلت من خلالها المجتمعات الرأسمالية أزماتها مثل فترة الركود الاقتصادي الكبير. ومن هنا يصبح النمو الاقتصادي ضرورياً ومهماً جداً لزيادة الأجور وتحسين أوضاع العمال. وهذا بالتالي يسمح للطبقة الرأسمالية وحلفائها بالمحافظة على أرباحها وممتلكاتها عن طريق شراء القوى العاملة. وبما أن النظام الرأسمالي يركز على الملكية الفردية - وليس المجتمعية - فإن الاستهلاك يوجه نحو العائلة النووية، كامتلاك أكثر من سيارة وجهاز تلفاز.... الخ للعائلة الواحدة. يفرض هذا النمط الاستهلاكي الخاص استنزاف المصادر الطبيعية، وعدم المحافظة على توفير مستوى معين من الموارد والاستهلاك، وبالتالي المزيد من التدهور البيئي. ومن هنا فإن أصحاب منظور الصراع يرون أن النظام الرأسمالي نظاماً توسعياً، وفي الفترة التي لا يتسع فيها تصيبه حالة من الركود، وبما أنه نظام مسرف ومكلف فإنه يؤدي إلى نتيجة واحدة وهي: الاستعمال المنهك لمصادر البيئة الطبيعية³⁹.

ويرى منظرو الصراع أن ندرة الموارد كثيراً ما تستخدم لتبرير ما كان يجب ألا يحدث منذ فترة بعيدة، وإن المطلوب هو إيجاد نظام اقتصادي سياسي عالمي يقوم على المساواة واحترام كرامة كل البشر. ومن ثم تستعيد قيم الحياة البشرية أهميتها بدلا من قيم الموارد والعناصر الطبيعية، وحتى يتسنى وقف صور الاستغلال وتدهور البيئة الطبيعية يتعين أن تأتي رفاهية الإنسانية في المركز الأول من الاهتمام ثم هدف الربح بعد ذلك لا العكس.. ويخلص أنصار نظرية الصراع إلى أنه طالما استمر توجه النسق الاقتصادي التنافسي هو الذي يحكم ساحة العلاقة بين الإنسان والبيئة، فإنه من المتوقع أن تستمر الممارسة الوحشية ليس فقط تجاه البيئة بل تجاه الذات أيضا⁴⁰. بالأحرى فالإنسان يقع في شرور أعماله.

وبما أن أنصار هذا المنظور يرجعون أزمة البيئة إلى تحرير الأسواق التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، فإنهم يرون ضرورة تدخل الدولة لتحقيق النتائج الاجتماعية والاقتصادية المرغوبة نتيجة الخلل في التوازن البيئي الناجم عن تدخل الأفراد في ظل النظام الرأسمالي لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب طبقة العمال (الفقراء والمعدمين) في ظل علاقات الهيمنة والسيطرة والاستغلال والتبعية التي تفرضها طبقة الرأسماليين. وبالتالي فلا بد من الانتقال من الملكية الخاصة، إلى ملكية الدولة وظهور فكرة نموذج التخطيط المركزي⁴¹. لذا فإن الحل بالنسبة لمنظرو الصراع يكمن في إنهاء الرأسمالية.

ووفقا للتوجهات الفكرية لهذا المنطلق النظري، يتضح أن الخطة المركزية هي التي تحدد على نحو كامل نوعية وكمية بل وأسلوب الإنتاج المتبع.. وتهدف في النهاية إلى تحقيق التوازن بين عناصر الإنتاج المختلفة بما فيه البعد البيئي.. إلا أن الواقع الفعلي قد كشف عن جمود وفشل تلك التوجهات الفكرية لهذا المنظور الذي لم يستطع مواكبة التغيرات المتلاحقة التي تمر بها المجتمعات، ولعل أبرز مثال على ذلك ما حدث في الإتحاد السوفيتي سابقا دول الكومنوليث حاليا⁴².

مما تقدم يتبين أن تحليل - الوظيفيين إذا جاز التعبير - انطلق من الجوانب الثقافية للمجتمعات. فقد قدموا تفسيرات لظواهر اجتماعية معينة، مثل تكيف الناس مع التلوث، والسلوك والاتجاهات⁴³.

فالوظيفية دارت حول اعتبار أزمة البيئة (التلوث البيئي) عرض من أعراض الاختلال الوظيفي الذي يصيب التنظيم الاجتماعي من جراء موجة التكاليف وراء المزيد من النمو الصناعي والاقتصادي والمزيد من الثراء والربح. وهما الأمران اللذان أعطيا الفرصة لمن يملك تكنولوجيا التقدم الصناعي وأسباب الثراء ألا يفكر في رفاهية غيره وألا تقوده قيم إلا تلك التي يرى نفسه من خلالها انه صاحب الأرض يصنع فيها ما يشاء، وصاحب القدرة على صياغة القوانين واللوائح التي تحقق أهدافه في

السيطرة والربح في المقام الأول. القضية هنا قضية نسق قيمي يفرز أسباب الأزمة ويجعل التنظيم الاجتماعي في حالة سوء الوظيفية⁴⁴. فصار سلم القيم يعيش الاضطراب على الدوام سعياً نحو تحقيق التكيف مع التكنولوجيات المستحدثة. وبالرغم من ذلك فإن الموظفين لم يقدموا تحليلات لطبيعة بناء المجتمع، ولا بياناً لديناميكية التغيير الاجتماعي. وهم ببساطة لم يقبلوا حل المشكلات البيئية مقابل التضحية بالنمو الاقتصادي، بمعنى أنهم يرفضون زعزعة الافتراض القائل بوجود علاقة حميمة بين التصنيع ومستوى المعيشة. لذا، كانوا دائماً مترددين في اتخاذ قرارات ومواقف قد تؤدي إلى تقليص القاعدة الصناعية لمجتمعاتهم⁴⁵.

بينما دارت نظرية الصراع - من ناحيتها - حول وجود منظومة علاقات مستغلة وغير متكافئة بين من يملك الثروة ومن لا يملك إلا بيع قوته، أي بين من يملك أسباب الاستغلال ومن لا يملك سوى الوقوع تحت قهر الاستغلال. في ظل هذه الوضعية الاستغلالية غير المتكافئة يصبح من المستحيل إنجاز إنعقاد من أغلالها دون قيام نسق اجتماعي اقتصادي عالمي يستند إلى فكرة المساواة وممارسة الحق المتكافئ في الشعور بالكيان والقيمة كبشر بحيث تخاطب البيئة وتوظف لخدمة سائر البشر لا من يملكون فقط أسباب السيطرة والثراء⁴⁶.

ويمكن ملاحظة أثر التقاء منظرو الصراع والمنظور الوظيفي في اعتبارهما أن الأبعاد الاجتماعية للمسائل البيئية هي التي يتعين أن تخضع للتحليل والاهتمام طالما كان الإنسان هو محور أزمة البيئة، وطالما كان هذا الإنسان من ناحية أخرى هو المنتج للتنظيم الاجتماعي الخاضع لضغط وجبر ما أسهم في خلقه من ظواهر ومتغيرات، وهو ما ذهب إليه دوركايم في مؤلفه الشهير "قواعد المنهج في علم الاجتماع". وقد أدت المشكلات المنهجية والتطبيقية للنماذج النظرية السابقة إلى الاستمرار في محاولات بحث جديدة تهدف إلى إيجاد نماذج نظرية سوسولوجية لتناول القضايا البيئية.

ولا يمكن تجاهل أنه قد لاحت في الأفق افتراضات أساسية سوسولوجية للتفاعلية الرمزية في دراسة البيئة ومشكلاتها وبخاصة التلوث البيئي أساسها التركيز والتأكيد على أن الإنسان قادر على تحسين أداءه وواقعه، وأنه هو الذي يقوم بصياغة وتشكيل الواقع الاجتماعي الذي يعيشه من خلال التفاعل الاجتماعي الذي يتم بوسائل متعددة منها الرموز، واللغة... الخ، ومن ثم يتم تكوين البناء الاجتماعي أو الحفاظ عليه أو تغييره. وترى التفاعلية الرمزية أنه لا يمكن فهم الواقع الاجتماعي والتغيرات التي تطرأ عليه بدون فهم العلاقات بين الأفراد ومدى إدراكهم ووعيهم بالواقع الذي يعيشونه، ومن ثم تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً أساسياً في تشكيل السلوك الاجتماعي، وكيفية الاستجابة للمؤثرات البيئية المختلفة⁴⁷. إلا أن المجال هنا لا يتسع، ويمكن تأجيل تناوله إلى أعمال أخرى.

ولابد من اعتبار أن أي مشكلة منهجية أو تطبيقية تعترى أي توجه نظري إنما تدفع الباحثين والمفكرين إلى مواصلة البحث وتبادل الأفكار لإثارة النقاشات العلمية من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية. وهذا ما يدعو إليه "روب وايت" حين يقول: «إن تعقد وتشابك المسائل والمداخل المحيطة بالبيئة يعني بالضرورة وجود عدد كبير من الطرق المتباينة في دراسة ارتباط الإنسان بالبيئة.. وأن الأهم من كل ذلك هو إثارة شهية التحليل السوسولوجي للمسائل البيئية وطرح أسئلة ذات صلة بالموضوع بدلاً من إعطاء أجوبة نهائية أو قياس واحد ملائم لكل النماذج النظرية.. وعليه فالمقصود هو التحفيز على المزيد من التفكير والبحث في هذا المجال ورسم الخطوط المستقبلية في البحث السوسولوجي⁴⁸». وهذا إنما يدل على أهمية وتنوع علم الاجتماع البيئي.

الخاتمة:

إن التقاف التوجهات السوسولوجية حول قضية واحدة كبرى هي قضية البيئة جعل النقاش حول طريقة تحليل التفاعل الحاصل بين الإنسان والمجتمع والبيئة ينطلق من أن مشكلات البيئة عامة ومشكلة التلوث البيئي خاصة ما هي إلا أعراض تنجم عن علاقة غير متوازنة بين كل الأطراف المتفاعلة، كما مكنهم من اعتبار أن الإنسان هو المنتج لإشكاليات أزمة البيئة وهو محورها واعتبار أن البيئة الطبيعية وما أصابها من تدهور هي فقط الصورة المعبرة عن الواقع البيئي الحاصل، كما أن

تلك الصورة هي التي استدعت اهتمام المنظرين الاجتماعيين لمحاولة استنتاج هذا الواقع من خلال التوجه لدراسة علاقة الإنسان بالبيئة ، ومحاولة تحليل مجمل المتغيرات الكامنة - البيئة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي ومنظومة علاقاته وقيمه وموجهاته السلوكية - والمتسببة في إنتاج مشكلات البيئة وفي مقدمتها التلوث البيئي، فأصبح بالتالي هناك محاولات سوسولوجية استجابت للواقع البيئي المتدهور بالدراسة والتحليل بغض النظر عن الخطأ والصواب الذي اعترى تلك التوجهات. ولذلك فالنقاشات السوسولوجية التي استدعاها الواقع البيئي الراهن أو ما يسمى بالانحدار البيئي العالمي ضرورة حتمية وبالتالي فالاختلافات الخاصة في الطرق والآراء تعتبر أيضا ضرورة حتمية، إذ أنها توفر طريقة مهمة ومفيدة في صياغة المسائل البيئية ومن ثم فهم أحسن لديناميكية العلاقة بين المجتمع والبيئة .

الهوامش:

- 1 - راتب السعود ، الإنسان والبيئة ، دراسة في التربية البيئية ، دار الحامد ، عمان ، 16، 2004.
- 2 - صباح العشايوي ، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة ، دار الخلدونية ، ط1، الجزائر ، 2010 ، ص9
- 3 - نجم العزاوي ، عبد الله حكمت النقار ، إدارة البيئة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1 ، 2007 ، ص93
- 4 - عصام توفيق قمر، الإتجاهات العالمية المعاصرة في ممارسة الأنشطة المدرسية البيئية ، دار السحاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2007 ، ص18.
- 5 - احمد محمد موسي ، الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة ، المكتبة العصرية ، 2007 ، ص ص 15 - 16.
- 6 - صباح العشايوي ، المرجع السابق الذكر ، ص ص 27 - 28.
- 7 - سيد عاشور احمد ، التلوث البيئي في الوطن العربي ، ط1 ، د.د.ن، مصر، 2006 ، ص 686.
- 8 - صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية ، ط1 ، دار الفكر ، سوريا، 2003 ، ص257.
- 9 - نظيمة احمد سرحان ، منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008 ، ص 84.
- 10 - صالح فيلالي ، " الطرح السوسولوجي لدراسة البيئة " ، محاضرة في مقياس علم الاجتماع البيئي لطلبة السنة الأولى ماجستير علم الاجتماع البيئي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية ، قسم علم الاجتماع، قسنطينة. 2007-2008.
- 11 - صالح بن محمد الصغير، الاتجاهات والأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها في الأبحاث البيئية ، قسم الدراسات الاجتماعية ، جامعة الملك سعود ، 2001 ، ص ص 4 - 5.
- 12 - صالح فيلالي ، المرجع السابق الذكر ، ص 4
- 13 - نفس المرجع ، ص 5
- 14 - صالح بن محمد الصغير، المرجع السابق الذكر ، ص ص 4-5
- 15 - صالح فيلالي ، المرجع السابق الذكر ، ص 7
- 16 - طارق محمد، مشاكل بيئية وأسرية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2008 ، ص ص 17-18.
- 17 - Controversies in Environmental sociology, Edited by Rob White, Cambridge University Press, United Kingdom, 2004.
- 18 - روب وايت ، مناظرات في علم الاجتماع البيئي ، عرض صالح فيلالي ، الملتقى الوطني حول البيئة والمجتمع ، 2011 ، ص7.
- 19 - أحمد النكلاوي ، أساليب حماية البيئة العربية من التلوث (مدخل إنساني تكاملي)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض 1999 ، ص 21 .
- 20 - روب وايت ، المرجع السابق الذكر ، ص 11.

- 21 - روب وايت ، المرجع السابق الذكر ، ص10.
- 22 - صالح بن محمد الصغير ، المرجع السابق الذكر ، ص 4-5
- 23 - روب وايت ، المرجع السابق الذكر ، ص16.
- 24 - نفس المرجع ، ص10
- 25 - صالح بن محمد الصغير ، المرجع السابق الذكر ، ص8
- 26 - صالح بن محمد الصغير ، نفس المرجع ، ص8
- 27 - طارق محمد ، المرجع السابق الذكر ، ص 17-18
- 28 - أحمد النكلاوي ، المرجع السابق الذكر ، ص42.
- 29 - صالح بن محمد الصغير ، المرجع السابق الذكر ، ص10.
- 30 - أحمد النكلاوي ، المرجع السابق الذكر ، ص44.
- 31 - صالح بن محمد الصغير ، المرجع السابق الذكر ، ص11.
- 32 - احمد النكلاوي ، المرجع السابق الذكر ، ص43.
- 33 - صالح بن محمد الصغير ، المرجع السابق الذكر ، ص11.
- 34 - Coleman , James & cressey , Donald R. Social problems. Harper & Row publishers , N.Y, 1984 pp. 578-579.
- 35 - Heaton , Tim.B.,Lichter T.The Environment and migration effects of mild climate , bodies of water and recreation development in Sociology and Social reseash , Vol. 71 ,No.1,October 1980 , pp.68-69.
- 36 - أحمد النكلاوي ، المرجع السابق الذكر ، ص47.
- 37 - نفس المرجع ، ص44-45.
- 38 - طارق محمد ، المرجع السابق الذكر ، ص 17-18.
- 39 - صالح بن محمد الصغير ، المرجع السابق الذكر ، ص13.
- 40 - Coleman, James & Others ,.op.Cit.pp.579-580.
- 41 - السيد رشاد غنيم ،دراسات في علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2010 ، ص187.
- 42 - نفس المرجع ، ص187.
- 43 - صالح بن محمد الصغير ، المرجع السابق الذكر ، ص 13.
- 44 - احمد النكلاوي ، المرجع السابق الذكر ، ص47.
- 45 - صالح بن محمد الصغير ، المرجع السابق الذكر ، ص13.
- 46 - أحمد النكلاوي ، المرجع السابق الذكر ، ص48.
- 47 - السيد رشاد غنيم ، المرجع السابق الذكر ، ص185.
- 48 - روب وايت ، المرجع السابق الذكر ، ص10.